



نعم، ليس دفاعاً عن تركيا، بل انتصاراً لسوريا التي تستبيح أراضيها اليوم جيوش متعددة الوجوه والقوميات، وتتنوع بأساليب الفتك بالشعب السوري.. نعم، ليس دفاعاً عن أحد، بل كشفاً لهذه المهزلة البكائية التي يقوم بها العرب، فمن السعودية إلى مصر إلى جامعة الدول العربية برمتها إلى بعض البلدان الأوروبية، والتصريحات تتواتي، والبيانات تصدر وتوزع، ويجري تبادل الآراء والمشاورات بشأن عقد اجتماعات عاجلة للهيئات العربية والدولية. وبالفعل، اجتمع وزراء الخارجية العرب، فنشجوا وشجبوا ودانوا ولوحوا بمعاقبة تركيا التي خرجت على القوانين الدولية، وهاجمت جاراً لها من دون سابق إنذار، وكأنها الدولة الوحيدة التي تتدخل اليوم، أو منذ زمن، في الشأن السوري، بل كأنَّ سوريا، وحكومتها، وشعبها، قد ناموا في المساء آمنين مطمئنين، واستيقظوا في الصباح ليفاجأوا بعدوان آثم تقوم به دولة أجنبية لتعبث بحربيتهم ومقرراتهم.. وكأنَّ سوريا ليست مستباحة بفعل حاكمها، وأعوانه، منذ تصدى لشعبه أمام نظر العالم أجمع بالرصاص الحي، ثم بالبراميل المتفجرة، وبعده بالكيميائي، وبالروس والإيرانيين، ولا يزال على مدى ثماني سنوات، جرى خلالها ما جرى للسوريين من ويلات.. مليون شهيد وضعفهم من الجرحى والمعوقين، ومئات ألف المعتقلين والمفقودين، إضافة إلى ثلاثة ملايين بيت مهدم، وعشرة ملايين سوري، على الأقل، بين مهجر ونازح غير متجانسين. ولا مقاييس لدينا نقيس به حجم الأوجاع والأحزان المستمرة إلى أzman قادمة طويلة. ذلك كله ولم يتنطع أحد من العرب، ليتخذ الموقف الجاد المثير لإيقاف ذلك الخراب. لا بل هيّج بعضهم وجيش موئل، وقطع عهداً على نفسه أن يسقط الأسد ونظامه،وها هو الآن يهبي الظروف لإعادته إلى حضن جامعته، وكأن شيئاً لم يكن!..!

وللعلم، كثيرون مهجرون بسبب حزب العمال الكردستاني الذي يتباكي عليه العرب، متجاهلين أنه احتل مناطق شاسعة تقارب ثلث مساحة سوريا بمساعدة الأميركيان، ولكن العرب لم يحركوا آنذاك ساكناً. وطبععي أنهم لم يستقبلوا لاجئاً سورياً

واحداً، ومعظمهم قادر على استقبال المهجّرين كلهم، والقيام بأودهم، والاستفادة من طاقاتهم وإمكاناتهم في بناء نهضة شاملة، هم بحاجة إليها، وخصوصاً الذين يهدرون المليارات على الأميركيان، بمناسبة أو من دونها، كلما حلّت بالاقتصاد الأميركي أيّ من نوائب جشع رأس المال وتوحشه، أو تطلب الحال تأمين وظائف جديدة لرفاهية الأميركيان.. أما من استقبل لاجئين من العرب فقد أذاقهم من الذل أكثر مما يمكن لهم أن يعانونه في بلدتهم المستباح، فقط، وعذب وشحذ عليهم بما يكفي.. بينما تحمل الأتراك عبء أربعة ملايين لاجئ سوري، وعاني الحزب الحاكم (العدالة والتنمية) ما عاناه من عنّت المعارضة اليسارية (الإنسانية) والقومية، حتى أن بعض أسباب خسارة الحزب رئيسة بلدية إسطنبول في الانتخابات البلدية يعود إلى متاجرة المعارضة التركية بقضية اللاجئين السوريين.

ولكن من هي قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي يتعاطف معها العرب؟ دعونا نعرفها وندقق في تركيبتها وفي من رعاها وما غاياتها؟

أولاً: مليشيات قومية كردية، قيادتها تركية الجنسية، تتبع حزب العمال الكردستاني، في جبال قنديل على الحدود العراقية الإيرانية التي تعد معلقاً لهذا الحزب، وهي القوات التي استخدمها الأميركيان مرتفقة تحقيقاً لمصالح خاصة بهم، وكان حافظ الأسد قد رعاها في ثمانينيات القرن الماضي، وأغدق عليها، إذ أرادها بعضاً لتهديد تركيا، لكنه توافق مع زعيمها عبد الله أوجلان على أن لا مشكلة قومية للأكراد في سوريا. وأقرَّ أوجلان بأن هدفه تشكيل كيان كردي في تركيا التي تضم أكبر عدد من الأكراد (14 مليون نسمة ونسبة إلى مجمل السكان 15%)، أما من تبقوا فوجودهم في العراق وسوريا وإيران. وقد سمح حافظ الأسد، وفق اتفاقية أضنة عام 1998، بتعقب الجيش التركي مليشيا "العمال الكردستاني" مسافة خمسة كيلومترات ضمن الأراضي السورية. ولم يكن الحزب آنذاك يحتل شبراً واحداً من الأراضي السورية، كما حاله اليوم، وسوّيَت في الاتفاقية ذاتها مشكلة الحدود بين الطرفين نهائياً، متضمنة تخلٍّ للأسد عن لواء إسكندرон. وطرد أوجلان من سوريا. ولكن الحزب عاد مستغلاً الفوضى الحاصلة في سوريا، ليحتل عفرين أولاً، ثم ليقضم أراضٍ سورية كثيرة إلى الشرق، ويقيم إقليم "روج آفا"، أي غرب كردستان.

ثانياً: طرح حزب العمال الكردستاني نفسه بديلاً عن الحركة الكردية في سوريا، وكان قد مضى على تشكيل أحزابها أكثر من ربع قرن، كما أنه، بوصفه حزباً ماركسيّاً، طرح نفسه بديلاً عن الشيوعيين السوريين بتلاوينهم كافة، وأغتال عناصر منهم ومن أحزاب كردية أخرى..! وقد كرمَه حافظ الأسد، إذ وضع ممثليْن عنه في مجلس الشعب في إحدى دوراته (ثمانية أعضاء، مثل حصة كل حزب في الجبهة الوطنية التقديمية، وقد صالح هؤلاء وجالوا في المجلس، ما جرّ الكبراء القومية للبعفين، فلم يكرّرها "الفائد الخالد")، وبالطبع، لم يكن يسمح بالترشح لأيّ عضو من حزب كردي آخر. وإذا ما ترشح كردي بعثي، أو مستقل، فلا بد من أن تباركه أفرع الأمن جميعها. ولم يعترض الأسد للأكراد بأيّ من حقوقهم، بما في ذلك حل مشكلة إحصاء أكراد الحسكة، واستبدل بأسماء القرى الكردية أخرى عربية في سوريا كلها.

ثالثاً: تصرف حزب العمال الكردستاني في سوريا، منذ أخذ يتوسّع في سوريا بتحالفه مع الأميركيان تصرُّف المستعمر تجاه العرب، إذ قتل وسجن وهجَّر وعفَّش، واستولى على أراضٍ ومواسِّم زراعية، وحرق مواسم قبل حصادها، ولم يكن بأفضل من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي حاربه تحت إمرة الأميركيان.. وحاز كذلك على الثروة النفطية، وباعها إلى تجار في تركيا وسوريا.

رابعاً: وحدها مليشيا "قسد" ترفع العلم الإسرائيلي إلى جانب العلم الكردي وصورة أوجلان تركي الجنسية، حيث الأرضي السورية التي تحتلها، ما يفيد بأنَّ ولاءها المستقبلي ليس سورياً. أما إذا كانت قد أكرهت على توقيع اتفاقٍ مع النظام فما ذلك إلا تلبيةً لرغبة الروس الذين لم يعترضوا على ملاحقة الأتراك لهم. ولعلها اتفاقات أستانة، وجوهرها المقاييس التي لا يعرف أحد منهاها، ولا غاياتها النهائية. وما دخول قوات "الجيش العربي السوري" إلى منبج وعين العرب إلا نوع من حفظ ماء

الوجه للنظام الذي لم يعد يملك أي قرار على الأرض السورية، ولكن بقاءه مطلوب روسياً وإيرانياً، وربما دولياً. خامساً: عمل حزب العمال الكردستاني على التغيير الديمغرافي للسكان، ليتجاوز واقعاً جغرافياً قائماً لا يساعد على انفصالٍ أو فيدرالية، فرَحِلَآلافاً من سكان المدن والقرى التي احتلها، ومعظمها قرى عربية صرفة. وللمثال، قرى في أرياف إعزاز والباب ومنبج وجрабلس. أما مدينة الرقة التي تنطوي حديثاً على تنوع سكاني سوري واسع، فلا يشكل الكرد فيها أكثر من 4% إلى 5%， إذ إنهم موجودون في ست عشرة قرية من أصل ثلاثة قرية، وهذا هو أسلوب "البعث نفسه". يشير التوزع السكاني السوري إلى مسألة في غاية الأهمية، أن ترابط السوريين أكثر عمقاً مما يعمل عليه الانفصاليون، بأشكالهم كافة. وأن حل المشكلات القائمة اليوم بفعل الاستبداد السياسي الطويل لا يستقيم إلا بحكم لا مركزي، يحقق المواطنة الكاملة من دون أي تمييز كان.

سادساً: التدخل التركي هذا سوف يسرّع في إيجاد حل للمأساة السورية، وهو في النهاية ثبيت للحق السوري، وليس نفياً له. والخلاصة من كل ما تقدّم، إنَّ المواقف في مثل هذه القضايا لا تتجزأ، فإذا ما أراد العرب موقفاً جدياً، موقفاً يحافظ على وحدة الأرضي السوري، ويساوي بين أطياف شعبها، فلا بد من النظر بعين واحدة إلى المحتلين أجمعين، والدعوة إلى إخراجهم، والتمسّك بقرار مجلس الأمن رقم 2254، بحسب أولوياته التي تنص على تشكيل هيئة حكم انتقالية، تعيد هيكلة الدولة السابقة بكمالها، وتهيئ لانتخاباتٍ ديمقراطيةٍ حرة، وفق دستور يقتلع جذور الاستبداد الذي يفرخ الإرهاب آلياً، وتفسح في المجال لتطبيق العدالة الانتقالية، ومحاسبة القتلة من الأطراف كافة، وتعيد أموال الشعب المنهوبة، لعلها تساهم بإعادة إعمار ما دمره المجرمون، وصمت عنده العرب والعالم.

المصادر:

العربي الجديد